دستورية الدعوة لانتخابات مبكرة للمجلس التشريعي الفلسطيني

د. أنيس مصطفى القاسم*

مقدمة

1– في السادس عشر من كانون الأول (ديسمبر) 2006 أعلن رئيس السلطة الفلسطينية، الأخ محمود عباس، قراره باجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، دون أن يحدد موعدا لذلك، مؤكدا في الوقت ذاته بأنه اذا حصل اتفاق حول تشكيل حكومة وحدة وطنية، فان الانتخابات هذه تصبح غير واردة، بشرط أن يتم الاتفاق خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر. واستند الرئيس أساسا في موقفه على مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات وأنه يعود الى الشعب ليعبر عن رأيه. وما كنت أرغب في المشاركة في الجدل الدائر حول دستورية هذا القرار، غير أن خطورته على النظام الدستوري الفلسطيني تفرض المشاركة على الجميع، وهي خطورة تتمثل في أن هذا القرار، اذا نفذ، قد يصبح سابقة دستورية تهدم النظام الدستوري من أساسه، وقد تمهد الطريق مستقبلا للاستئثار بالسلطة، وتطويع المجلس التشريعي لرغبات الرئاسة، وافقاده دوره الاساسي في المراقبة والمساءلة، هذا الدور الذي نهض به المجلس بجدارة في الأيام الأولى من قيامه عندما خاض معركة وضع القانون الاساسي، وحجب الثقة عن حكومات، في سوابق لم يشهدها أي مجلس نيابي عربي فيما مضى. وكذلك فان أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، بمجرد انتخابهم، والتحكم في المجلس التشريعي من جانب الرئاسة، يعني التحكم في هذا الجانب من عضوية المجلس الوطني.

2– إن الحفاظ على المشروعية هو الركن الأساسي لحماية المجتمع ومؤسساته الدستورية ومسيرته السليمة والسلمية، ويتيح لكل مؤسسة فرصة القيام بدورها على الوجه السليم. وقد واجه المجلس الوطني الفلسطيني في دورة عمّان عام 1984 مشكلة مشابهة، كانت تهدد بالقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية. فقد قاطعت بعض الفصائل تلك الدورة، وقدم عدد من أعضاء المجلس طلبا بفصل بعض الأعضاء المقاطعين والذين كانوا قد أعلنوا عدم شرعيتها، ووقفوا من أحداث 1982 موقفا كان محل اعتراض من كثيرين. وعندما أحيل الموضوع للجنة القانونية أوصت اللجنة برفض الطلب وضرورة الالتزام بالاجراءات التي نص عليها النظام الاساسي لمنظمة التحرير، فيما يتعلق بالفصل من العضوية، وتمسكت اللجنة بهذا الموقف في نقاش استمر اربع ساعات شارك فيه جميع اعضاء المجلس، وانتهى بالموافقة على توصيات اللجنة. فانقذ هذا القرارُ، الذي التزم بالمشروعية، المنظمةَ من الانقسام، وحافظ على حصانة أعضاء المجلس من تعسف قد يتعرضون له، وحافظ بالتالي على حرية المجلس وأعضائه في اتخاذ المواقف المقتنعين بها، دون خوف على عضويتهم بسبب هذه المواقف. وترتب هذا كله نتيجة لقبول الاحتكام الى الشرعية بدلا من العواطف أو الرغبة في الانتقام أو الاستئثار بالسلطة. وتوطدت بالتالي أكثر فأكثر سيادة القانون كركن من أهم أركان منظمة التحرير الفلسطينية.

3– ليست هذه هي المرة الاولى في التاريخ الدستوري التي يكون فيها الرئيس من حزب والاغلبية البرلمانية من حزب آخر، فما أكثر ما يقع هذا في النظم النيابية التي تعتمد التعددية السياسية والحزبية من جهة، وانتخابات رئاسية وتشريعية مباشرة، من جهة أخرى، فيأتي الرئيس من حزب، والاغلبيةُ البرلمانيةُ، التي تشكل الحكومة، من حزب آخر. ونظام الحكم في فلسطين وفقا للمادة الخامسة منه يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، ومن شأنه أن يؤدي الى مثل هذه النتائج. ومن الطبيعي في هذا النظام أن يجري تسيير الأمور بالتوافق بين برنامجي الحزبين، حيثما أمكن، وفي الوقت ذاته فان كلا من الرئيس والحكومة يواصل ممارسة اختصاصاته الدستورية وفقا لأحكام الدستور أو القانون الاساسي، ولا يجوز لأي منهما أن يغتصب سلطات الآخر، أو يعتدي عليها، أو يدعي لنفسه سلطات وصلاحيات لم يمنحه اياها الدستور أوالقانون الاساسي. وبناء على ذلك، اذا كان النظام الدستوري يخول الرئيس حل المجلس النيابي واجراء انتخابات مبكرة للتخلص من حكومة وأغلبية نيابية، أملا في أن تاتي أغلبية من حزبه، فله أن يفعل ذلك، واذا كان ذلك النظام يجيز له اقالة الحكومة فقط، فله ايضا أن يقيلها، ويكلف شخصا آخر بتشكيلها، حتى ولو لم يكن من حزب الأغلبية اذا كان هذا الشخص قادرا على الفوز بثقة الأغلبية. أما اذا كان النظام الدستوري لا يجيز للرئيس لا هذا ولا ذاك، فليس له سوى التعايش مع هذا الوضع الى أن يحين موعد انتخابات جديدة، أو الاستقالة من الرئاسة واجراء انتخابات رئاسية فقط. ومن أهم اسباب الوضع الحالي في فلسطين أن رئيس السلطة هو في الوقت ذاته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا الوضع يؤدي الى الخلط في الاختصاصات. والأسلم هو الفصل بين المركزين، بحيث يتولى رئيس السلطة ويمارس اختصاصاته المقررة في القانون الاساسي، في حين ينصرف رئيس اللجنة التنفيذية واللجنة لممارسة الاختصاصات المقررة لهما في النظام الاساسي لمنظمة التحرير.

الوضع الدستوري الفلسطيني
(أولا) استقالة الرئيس

4– ان الاشكال الذي بحثه كثيرون قد انحصر في حق الرئيس في الدعوة لانتخابات مبكرة للمجلس التشريعي، مع أن الدعوة لانتخابات رئاسية تثير أيضاً اشكالا دستوريا. فالرئيس وفقا للقانون الاساسي لا يملك حق الاستقالة دون قيود أو اجراءات. ذلك أنه، وفقا للمادة 37 من القانون الاساسي، التي نصت على سبيل الحصر على الحالات التي يصبح فيها مركز الرئيس شاغرا، تعرضت لموضوع الاستقالة، فنصت، فيما نصت عليه، على أن مركز الرئيس يصبح شاغرا في حالة «الاستقالة المقدمة للمجلس التشريعي اذا قبلت بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس». ومؤدى هذا النص أن استقالة الرئيس قبل انتهاء مدة الرئاسة، وبالتالي اجراء انتخابات رئاسية مؤقتة، تخضع لقيود دستورية. أولها أن يتقدم الرئيس باستقالته الى المجلس التشريعي، وثانيها أن يوافق المجلس التشريعي على هذه الاستقالة بأغلبية ثلثي أعضائه. وهذه اجراءات رسمها القانون الاساسي ولا يصح تجاوزها والانطلاق رأسا الى انتخابات رئاسية. أما الاستقالة دون اتباع هذه الاجراءات فلا تترك مركز الرئيس شاغرا بحيث يصح اجراء انتخابات رئاسية مبكرة. ومما تجدر ملاحظته أن المادة 37 هذه لم تخول المجلس التشريعي سلطة اقالة الرئيس بأية أغلبية كانت، وذلك تمشيا مع مبدأ الفصل بين السلطات الذي اعتمده القانون الاساسي أساسا للعلاقة بين السلطات الدستورية التي نص عليها، وفيما يتعلق بالفصل من العضوية، وتمسكت اللجنة بهذا الموقف في نقاش استمر اربع ساعات شارك فيه جميع اعضاء المجلس، وانتهى بالموافقة على توصيات اللجنة. فانقذ هذا القرارُ، الذي التزم بالمشروعية، المنظمةَ من الانقسام، وحافظ على حصانة أعضاء المجلس من تعسف قد يتعرضون له، وحافظ بالتالي على حرية المجلس وأعضائه في اتخاذ المواقف المقتنعين بها، دون خوف على عضويتهم بسبب هذه المواقف. وترتب هذا كله نتيجة لقبول الاحتكام الى الشرعية بدلا من العواطف أو الرغبة في الانتقام أو الاستئثار بالسلطة. وتوطدت بالتالي أكثر فأكثر سيادة القانون كركن من أهم أركان منظمة التحرير الفلسطينية.

3– ليست هذه هي المرة الاولى في التاريخ الدستوري التي يكون فيها الرئيس من حزب والاغلبية البرلمانية من حزب آخر، فما أكثر ما يقع هذا في النظم النيابية التي تعتمد التعددية السياسية والحزبية من جهة، وانتخابات رئاسية وتشريعية مباشرة، من جهة أخرى، فيأتي الرئيس من حزب، والاغلبيةُ البرلمانيةُ، التي تشكل الحكومة، من حزب آخر. ونظام الحكم في فلسطين وفقا للمادة الخامسة منه يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، ومن شأنه أن يؤدي الى مثل هذه النتائج. ومن الطبيعي في هذا النظام أن يجري تسيير الأمور بالتوافق بين برنامجي الحزبين، حيثما أمكن، وفي الوقت ذاته فان كلا من الرئيس والحكومة يواصل ممارسة اختصاصاته الدستورية وفقا لأحكام الدستور أو القانون الاساسي، ولا يجوز لأي منهما أن يغتصب سلطات الآخر، أو يعتدي عليها، أو يدعي لنفسه سلطات وصلاحيات لم يمنحه اياها الدستور أوالقانون الاساسي. وبناء على ذلك، اذا كان النظام الدستوري يخول الرئيس حل المجلس النيابي واجراء انتخابات مبكرة للتخلص من حكومة وأغلبية نيابية، أملا في أن تاتي أغلبية من حزبه، فله أن يفعل ذلك، واذا كان ذلك النظام يجيز له اقالة الحكومة فقط، فله ايضا أن يقيلها، ويكلف شخصا آخر بتشكيلها، حتى ولو لم يكن من حزب الأغلبية اذا كان هذا الشخص قادرا على الفوز بثقة الأغلبية. أما اذا كان النظام الدستوري لا يجيز للرئيس لا هذا ولا ذاك، فليس له سوى التعايش مع هذا الوضع الى أن يحين موعد انتخابات جديدة، أو الاستقالة من الرئاسة واجراء انتخابات رئاسية فقط. ومن أهم اسباب الوضع الحالي في فلسطين أن رئيس السلطة هو في الوقت ذاته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا الوضع يؤدي الى الخلط في الاختصاصات. والأسلم هو الفصل بين المركزين، بحيث يتولى رئيس السلطة ويمارس اختصاصاته المقررة في القانون الاساسي، في حين ينصرف رئيس اللجنة التنفيذية واللجنة لممارسة الاختصاصات المقررة لهما في النظام الاساسي لمنظمة التحرير.

الوضع الدستوري الفلسطيني
(أولا) استقالة الرئيس

4– ان الاشكال الذي بحثه كثيرون قد انحصر في حق الرئيس في الدعوة لانتخابات مبكرة للمجلس التشريعي، مع أن الدعوة لانتخابات رئاسية تثير أيضاً اشكالا دستوريا. فالرئيس وفقا للقانون الاساسي لا يملك حق الاستقالة دون قيود أو اجراءات. ذلك أنه، وفقا للمادة 37 من القانون الاساسي، التي نصت على سبيل الحصر على الحالات التي يصبح فيها مركز الرئيس شاغرا، تعرضت لموضوع الاستقالة، فنصت، فيما نصت عليه، على أن مركز الرئيس يصبح شاغرا في حالة «الاستقالة المقدمة للمجلس التشريعي اذا قبلت بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس». ومؤدى هذا النص أن استقالة الرئيس قبل انتهاء مدة الرئاسة، وبالتالي اجراء انتخابات رئاسية مؤقتة، تخضع لقيود دستورية. أولها أن يتقدم الرئيس باستقالته الى المجلس التشريعي، وثانيها أن يوافق المجلس التشريعي على هذه الاستقالة بأغلبية ثلثي أعضائه. وهذه اجراءات رسمها القانون الاساسي ولا يصح تجاوزها والانطلاق رأسا الى انتخابات رئاسية. أما الاستقالة دون اتباع هذه الاجراءات فلا تترك مركز الرئيس شاغرا بحيث يصح اجراء انتخابات رئاسية مبكرة. ومما تجدر ملاحظته أن المادة 37 هذه لم تخول المجلس التشريعي سلطة اقالة الرئيس بأية أغلبية كانت، وذلك تمشيا مع مبدأ الفصل بين السلطات الذي اعتمده القانون الاساسي أساسا للعلاقة بين السلطات الدستورية التي نص عليها، وما لا تقوله وسائل الاعلام ان معظم الضحايا الذين تظهر على جثثهم آثار التعذيب، هم من أهل السنة، وان الحكومة تدير شبكة الارهاب الطائفية التي توزع القتل عليهم في كل شبر من أرض العراق، لا سيما العاصمة بغداد. التجربة الشيعية في العراق تذكر في بعض ملامحها بالمشروع الصهيوني في فلسطين، والمشروع الصربي في البوسنة. المشروع الصهيوني قام على أسطورة (الشعب المختار) الذي أعطاه الله وحده الأرض من النيل الى الفرات، وعلى أسطورة (حائط المبكى) التي تكرس الحقد على الآخر المتسبب في خراب الهيكل كما تشير الأسطورة، وتدعو الى الانتقام منه، وعلى أسطورة (الهولوكوست) التي تغرس الشعور بالظلم لدى اليهود، وترسّخ عقدة الذنب ليس لدى مرتكبي هذا الظلم المزعوم فحسب، بل لدى البشرية كافة، وفي مقدمهم العرب وأهل فلسطين تحديدا. أقام الصهاينة كيانا لقيطا في فلسطين، لفقوه على أنقاض مجتمع مسالم تم تدميره ضمن عمليات ابادة منظمة. وجرى تزييف الوقائع التاريخية والأثرية، كما غيّرت أسماء الشوارع والأحياء والمدن لكي تتسق مع أساطير يراد صنعها وتخليدها. أما الصرب، فقد قاموا بشن عدوان منقطع النظير على البوسنة والهرسك بعد اعلان استقلالها، وقتلوا مئات الألوف من أهلها المسلمين، واغتصبوا نساءهم وصباياهم، وهدموا مساجدهم ومتاحفهم ومكتباتهم، بدعوى الثأر لمملكة الصرب التي دمرها المسلمون العثمانيون قبل خمسة قرون. مسلمو البوسنة جسدّوا وحدهم ابان حرب الابادة الصربية – الغربية ثقافة جميلة متحضرة وسط غابة من أحقاد القرون الوسطى.

الآن يكرر الطائفيون الشيعة في العراق وأنصارهم في ايران بعض ملامح سيناريو هذين المشروعين الأحاديين الاقصائيين. المشروع الشيعي في العراق قائم على أسطورة (الأغلبية) التي تزعم أن الشيعة هم أكثر أهل العراق، وعلى اعتبار ميراث البعث وصدام ميراثا سنيا، وعلى اعلاء خطاب الطائفة الشيعية المنصورة على حد تعبير عبد العزيز الحكيم، وعلى أسطورة (المظلمة التاريخية) التي وقعت على (أهل البيت) وأتباعهم، وعلى وجوب نفي الآخر السني، والانتقام منه بدعوى أنه المسؤول عن حدوث هذه المظلمة. القتل الطائفي في العراق كما القتل الطائفي في البوسنة كان يستهدف النخب والتجار والعلماء والأساتذة وقادة الرأي أكثر من غيرهم. وكما كان العدوان الصربي متوحشا وابادياً، اتخذت آلة القتل الشيعية طابعا مذهلا في اجرامها ودمويتها، حاصدة أرواح مئات الآلاف من أهل السنة، ولم يسلم من ذلك اللاجئون الفلسطينيون في العراق الذين تطاردهم فرق الموت وتمعن فيهم اختطافا وقتلا. الخطاب الطائفي/ الايراني يشبه الخطاب الصربي في البوسنة، من حيث الاصرار على مشاريع التقسيم ولو في ثوب الفيدرالية، بينما نلاحظ اصرار سنة العراق على وحدة البلاد شعبا وأرضا وكيانا. يحاول قادة الشيعة في العراق، ومن ورائهم ايران، اعادة تشكيل الواقع العراقي، من خلال تكريس عقدة اضطهاد (أهل البيت)، بما في ذلك صياغة خرائط وأسماء وعناوين جديدة للمشهد العراقي.

مشكلة الكثير من الشيعة أنهم يعتبرون أهل السنة (وهم السواد الأعظم في العالم الاسلامي) أعداء لهم، ويرون أن بامكانهم بناء جسور من التفاهم والتقارب مع كثير من شعوب العالم وديناته عدا أهل السنة. ان كثيرا من السنة في مصر والشام والمغرب العربي لم يكونوا يدركون حقيقة ما يجري في العراق، لكن الأحداث الأخيرة أكدت لهم أن الطبقة الحاكمة في بغداد قامت بتسليم البلاد الى دول أجنبية طامعة أو متربصة أو ذات أجندات طائفية وشعوبية. لقد خسرت النخب الشيعية الحاكمة فرصة ذهبية للتعايش مع أهل السنة، واثبات حسن النوايا، وامكانية بناء دولة قائمة على التعددية والتسامح والمواطنة الصالحة. كان بامكان هؤلاء أن يقدموا أنموذجا في بناء دولة حديثة بلا صبغة طائفية، وبلا أحقاد تاريخية، وبلا شهوة انتقام واندفاع محموم الى القتل الجماعي. بيد أن الطبيعة الايديولوجية المنغلقة حالت دون ذلك، فكان أن انزلقت التجربة الوليدة الى حضيض الابادة والنفي والتقوقع على الذات.

في صبيحة يوم عيد الأضحى عند أهل السنة، والذي يختار الشيعة عمدا مخالفته، تم اعدام صدام مع شروق الشمس. كان الأولى بصانعي القرار أن يتراجعوا عن الاعدام، أو أن يؤجلوه. لكن الدوافع الايديولوجية وقصر النظر والغباء السياسي حالت دون ذلك. تقدم صدام حسين الى حبل المشنقة ثابت الخطى، أمام رجال الدين الموالين لايران، وسخر منهم قائلا: «هاي مرجلة؟». لم ينبس صدام ببنت شفة طائفية واحدة، سواء أثناء فصول محاكمته الهزلية، أو حتى وهو يواجه الموت. لقد احتفظ برزانته، رغم الشحن الطائفي حوله. كان ذلك موقفا عملاقا يشي بحرص الرجل على وحدة شعبه، واستعلائه على الحقائق الطائفية الماثلة، رغم ما عرف عنه من بطش واستبداد. هتف الشيعة الذين كانوا يتفرجون على المشهد: اللهم صل على محمد وآل محمد، ورددوا أسماء بعض قادتهم، فما زاد صدام على النطق بالشهادتين. لقد صنع القتل الدرامي من صدام بطلا تاريخيا تمت تصفيته على يد حكومة مؤدلجة صنعها الاحتلال على عينه.

هكذا سقطت ورقة التوت عن المشروع الشيعي/ الايراني المدعوم امريكيا في العراق، ولم يعد لدى قادته ما يخفونه. لا تقية بعد اليوم، وربما كانت تلك نقطة ايجابية تمخضت عن عمليات ابادة أهل السنة، والتي توجت باعدام الرئيس السابق. لكن الشيعة مدعوون اليوم الى مراجعة حساباتهم، والاستماع الى صوت العقل. حري بالشيعة أن يعيشوا في سلام تحت مظلة سنية بدلا من أن يعزلوا أنفسهم في (غيتوهات)، أو يسعوا الى الحكم، وهم عاجزون عن استيعاب التنوع، ويعانون عقدة الاضطهاد. لقد عاش الشيعة قرونا تحت الحكم الاسلامي فلم يروا ظلما ولا هضما، وليس من مصلحة التعايش والاستقرار أن يتصدوا لادارة الشأن العام، مادام ما يمارسون الانغلاق، وينظرون الى ثقافة أهل السنة بوصفها مسؤولة عن ارث طويل ومرير من تزييف التاريخ، وسلب الحق من أهله. لننظر مثلا الى الفرق بين الأوضاع المأساوية لأهل السنة في ايران، وبين ما يتمتع به الشيعة من حقوق وامتيازات في البحرين والكويت والسعودية والتي تحكمها أنظمة سنية.

لا مستقبل للحكم الطائفي الشيعي في العراق، ولنتذكر أن الدولة العبيدية حكمت مصرا، ورحلت دون أثر يذكر. أما موجة الانبهار بالتشيع والتي أعقبت الحرب الأخيرة على لبنان، فهي فورة مؤقتة، وهاهي أحداث العراق تؤذن بأفولها. وحده الاسلام الخالد كما يجسّده أهل السنة والجماعة في ثقافتهم وسلوكهم يمثل الحضارة والتسامح والاعتدال. أما عقيدة اللطم والنواح، أما أساطير النقاء العرقي والاضطهاد التاريخي والثأر من الآخر البريء، فليست من الاسلام، ولن تمكث في الأرض.

* أكاديمي وصحافي من السعودية
أستاذ الاعلام السياسي بجامعة الملك سعود

هل ابتدأت الحرب المذهبية في المنطقة؟

د. أحمد بن راشد بن سعيد*

■ في أول أيام عيد الأضحى عند (الاسلام السني) على حد قول شبكة سي. ان. ان الامريكية، تم تنفيذ حكم (الاعدام) كما تقول الحكومة العراقية، أو عملية القتل الهمجية كما وصفها الاتحاد الأوروبي. قتلُ صدام حسين وهو أسير حرب باقرار الادارة الامريكية يضفي بعدا جديدا على المأساة العراقية التي تكبر يوما بعد يوم، ويكرس الطبيعة الطائفية للنظام الذي يحكم بلاد الرافدين. صدام رغم كل الجرائم التي ارتكبها لم يكن طائفيا، ولم تتفجر في عهده أحقاد بين السنة والشيعة. لم يكن خطابه على الأقل طائفيا، ولم يستدع يوما الرموز الطائفية. كان يفتخر باطلاق اسم (الحسين) على صاروخ مصنع محليا، ولم يستخدم مثلا اسم (عمر) أو (الرشيد) أو (المنصور). لكن كلنا يعرف كيف تم تدمير تمثال أبي جعفر المنصور في بغداد، وكيف تم تغيير أسماء الشوارع والأحياء والمدن الى أسماء شيعية، وكيف تجري عمليات (تصفية) لمن يحملون أسماء (أبي بكر) و(عمر) و(عثمان) بشكل لم يسبق له مثيل في عالم اليوم، ما لفت حتى أنظار الصحف الغربية، التي تحدثت عن ازدهار تجارة تغيير الأسماء السنية مخافة القتل. لقد نظر الطائفيون الشيعة الى عملية (اعدام) صدام بوصفها تتويجا لانتصارهم (التاريخي) في العراق. منذ احتلال البلاد احتفلوا بالحدث، واستقبلوا الامريكيين استقبال الفاتحين، وحرّموا مقاومتهم، وقادوا العملية السياسية تحت حراب الاحتلال، بل شاركوا في قمع وحشي للمقاومة، وأسرفوا في استباحة دماء أهل السنة، سيما النخب والعلماء ورجال الأعمال.

عندما وطئت قدما محمد باقر الحكيم أرض النجف وسط الآلاف من المحتفلين بالانتصار (التاريخي) هتف بقوة: «نريد العدالة.. نريد العدالة». كان الرجل يصدر عن شعور عميق بالظلم، ويوحي لأتباعه أن (المظلمة التاريخية) التي وقعت على الشيعة قد طويت صفحتها، وحانت ساعة التغيير. لكن كيف يتم تحقيق العدل ورفع الظلم؟ لن يتم ذلك بالطبع الا عبر الانتقام من الآخر المسؤول كما توحي أسطورة (المظلمة) عن معاناة الشيعة واذلالهم وابعادهم عن مسرح التأثير السياسي والاجتماعي والثقافي. انه بلا ريب ذلك المسلم السني، أو الناصبي، أو (العامي) كما يصف فقهاء الشيعة المنتمي الى أهل السنة. كان الحكيم يعد أتباعه لمعركة ضد أهل السنة، تتضمن تهميشهم واقصاءهم ودفعهم الى التشيع أو الموت أو التسليم لواقع جديد يصبح فيه الشيعة سادة العراق لأول مرة في التاريخ. انقضت الميليشيات الشيعية على أهل السنة تمعن فيهم قتلا وخطفا ونهبا واغتصابا، فيما كانت القيادات الرسمية والمدنية لأهل السنة تنأى بنفسها عن الخطاب الطائفي، وتحرّم قتل الشيعة، وتدعو الى التسامح وتغليب القواسم المشتركة على ما يفرق الصفوف ويسكب الزيت على النار. كانت المسميات واللافتات والتصريحات الصادرة عن الطرف الشيعي ذات نكهة طائفية، فيما كان الخطاب السني أكثر تعقلا وتوازنا. هيئة علماء السنة، سمت نفسها (هيئة علماء المسلمين)، ومؤتمر أهل العراق الذي يقوده السنة، حرص على اتخاذ اسم (العراق) الجامع هوية له، وابتعد عن المسميات الطائفية. لم يثبت أبدا أن قادة السنة الدينيين والسياسيين قد رفعوا شعارا طائفيا، أو حرضوا على الشيعة (باستثناء تنظيم القاعدة الذي لا نعتبره ممثلا لسنة العراق، ويعرف الشيعة وغيرهم أنه يفتقر الى التمثيل الحقيقي للرأي العام السني).

في تصريح له أثناء زيارته الأخيرة للعاصمة الأردنية عمان قال عبد العزيز الحكيم، ان الطرف الخاسر في أية حرب أهلية عراقية هو أهل السنة، ورد عليه بعض علماء السنة العراقيين بالقول ان الخاسر الأكبر هو العراق. أما الزعيم الشيعي مقتدى الصدر فقد خرج أمام الكاميرات ليعلن أنه لا يؤيد قتل السنة، ولكنه يؤيد قتل (النواصب)، ومعلوم أن النواصب هم أهل السنة حسب المعتقدات الشيعية. ولما أصدرت الحكومة العراقية أمرا باعتقال الشيخ حارث الضاري الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق، أعلن الصدر أنه لن يدين أمر الاعتقال حتى يصدر الضاري فتوى تحرم سفك الدم الشيعي. ومعلوم أن الضاري والهيئة التي يمثلها أصدرت بيانات عديدة تحرم فيها قتل الشيعة وغيرهم من أبناء العراق، ولكن لأمر ما اختار الصدر أن يصم السمع عن تلك الفتاوى، وأن يضرب عنها صفحا.

القتل اليومي في العراق لا يتوقف، وما لا تقوله وسائل الاعلام ان معظم الضحايا الذين تظهر على جثثهم آثار التعذيب، هم من أهل السنة، وان الحكومة تدير شبكة الارهاب الطائفية التي توزع القتل عليهم في كل شبر من أرض العراق، لا سيما العاصمة بغداد. التجربة الشيعية في العراق تذكر في بعض ملامحها بالمشروع الصهيوني في فلسطين، والمشروع الصربي في البوسنة. المشروع الصهيوني قام على أسطورة (الشعب المختار) الذي أعطاه الله وحده الأرض من النيل الى الفرات، وعلى أسطورة (حائط المبكى) التي تكرس الحقد على الآخر المتسبب في خراب الهيكل كما تشير الأسطورة، وتدعو الى الانتقام منه، وعلى أسطورة (الهولوكوست) التي تغرس الشعور بالظلم لدى اليهود، وترسّخ عقدة الذنب ليس لدى مرتكبي هذا الظلم المزعوم فحسب، بل لدى البشرية كافة، وفي مقدمهم العرب وأهل فلسطين تحديدا. أقام الصهاينة كيانا لقيطا في فلسطين، لفقوه على أنقاض مجتمع مسالم تم تدميره ضمن عمليات ابادة منظمة. وجرى تزييف الوقائع التاريخية والأثرية، كما غيّرت أسماء الشوارع والأحياء والمدن لكي تتسق مع أساطير يراد صنعها وتخليدها. أما الصرب، فقد قاموا بشن عدوان منقطع النظير على البوسنة والهرسك بعد اعلان استقلالها، وقتلوا مئات الألوف من أهلها المسلمين، واغتصبوا نساءهم وصباياهم، وهدموا مساجدهم ومتاحفهم ومكتباتهم، بدعوى الثأر لمملكة الصرب التي دمرها المسلمون العثمانيون قبل خمسة قرون. مسلمو البوسنة جسدّوا وحدهم ابان حرب الابادة الصربية – الغربية ثقافة جميلة متحضرة وسط غابة من أحقاد القرون الوسطى.

الآن يكرر الطائفيون الشيعة في العراق وأنصارهم في ايران بعض ملامح سيناريو هذين المشروعين الأحاديين الاقصائيين. المشروع الشيعي في العراق قائم على أسطورة (الأغلبية) التي تزعم أن الشيعة هم أكثر أهل العراق، وعلى اعتبار ميراث البعث وصدام ميراثا سنيا، وعلى اعلاء خطاب الطائفة الشيعية المنصورة على حد تعبير عبد العزيز الحكيم، وعلى أسطورة (المظلمة التاريخية) التي وقعت على (أهل البيت) وأتباعهم، وعلى وجوب نفي الآخر السني، والانتقام منه بدعوى أنه المسؤول عن حدوث هذه المظلمة. القتل الطائفي في العراق كما القتل الطائفي في البوسنة كان يستهدف النخب والتجار والعلماء والأساتذة وقادة الرأي أكثر من غيرهم. وكما كان العدوان الصربي متوحشا وابادياً، اتخذت آلة القتل الشيعية طابعا مذهلا في اجرامها ودمويتها، حاصدة أرواح مئات الآلاف من أهل السنة، ولم يسلم من ذلك اللاجئون الفلسطينيون في العراق الذين تطاردهم فرق الموت وتمعن فيهم اختطافا وقتلا. الخطاب الطائفي/ الايراني يشبه الخطاب الصربي في البوسنة، من حيث الاصرار على مشاريع التقسيم ولو في ثوب الفيدرالية، بينما نلاحظ اصرار سنة العراق على وحدة البلاد شعبا وأرضا وكيانا. يحاول قادة الشيعة في العراق، ومن ورائهم ايران، اعادة تشكيل الواقع العراقي، من خلال تكريس عقدة اضطهاد (أهل البيت)، بما في ذلك صياغة خرائط وأسماء وعناوين جديدة للمشهد العراقي.

مشكلة الكثير من الشيعة أنهم يعتبرون أهل السنة (وهم السواد الأعظم في العالم الاسلامي) أعداء لهم، ويرون أن بامكانهم بناء جسور من التفاهم والتقارب مع كثير من شعوب العالم وديناته عدا أهل السنة. ان كثيرا من السنة في مصر والشام والمغرب العربي لم يكونوا يدركون حقيقة ما يجري في العراق، لكن الأحداث الأخيرة أكدت لهم أن الطبقة الحاكمة في بغداد قامت بتسليم البلاد الى دول أجنبية طامعة أو متربصة أو ذات أجندات طائفية وشعوبية. لقد خسرت النخب الشيعية الحاكمة فرصة ذهبية للتعايش مع أهل السنة، واثبات حسن النوايا، وامكانية بناء دولة قائمة على التعددية والتسامح والمواطنة الصالحة. كان بامكان هؤلاء أن يقدموا أنموذجا في بناء دولة حديثة بلا صبغة طائفية، وبلا أحقاد تاريخية، وبلا شهوة انتقام واندفاع محموم الى القتل الجماعي. بيد أن الطبيعة الايديولوجية المنغلقة حالت دون ذلك، فكان أن انزلقت التجربة الوليدة الى حضيض الابادة والنفي والتقوقع على الذات.

في صبيحة يوم عيد الأضحى عند أهل السنة، والذي يختار الشيعة عمدا مخالفته، تم اعدام صدام مع شروق الشمس. كان الأولى بصانعي القرار أن يتراجعوا عن الاعدام، أو أن يؤجلوه. لكن الدوافع الايديولوجية وقصر النظر والغباء السياسي حالت دون ذلك. تقدم صدام حسين الى حبل المشنقة ثابت الخطى، أمام رجال الدين الموالين لايران، وسخر منهم قائلا: «هاي مرجلة؟». لم ينبس صدام ببنت شفة طائفية واحدة، سواء أثناء فصول محاكمته الهزلية، أو حتى وهو يواجه الموت. لقد احتفظ برزانته، رغم الشحن الطائفي حوله. كان ذلك موقفا عملاقا يشي بحرص الرجل على وحدة شعبه، واستعلائه على الحقائق الطائفية الماثلة، رغم ما عرف عنه من بطش واستبداد. هتف الشيعة الذين كانوا يتفرجون على المشهد: اللهم صل على محمد وآل محمد، ورددوا أسماء بعض قادتهم، فما زاد صدام على النطق بالشهادتين. لقد صنع القتل الدرامي من صدام بطلا تاريخيا تمت تصفيته على يد حكومة مؤدلجة صنعها الاحتلال على عينه.

هكذا سقطت ورقة التوت عن المشروع الشيعي/ الايراني المدعوم امريكيا في العراق، ولم يعد لدى قادته ما يخفونه. لا تقية بعد اليوم، وربما كانت تلك نقطة ايجابية تمخضت عن عمليات ابادة أهل السنة، والتي توجت باعدام الرئيس السابق. لكن الشيعة مدعوون اليوم الى مراجعة حساباتهم، والاستماع الى صوت العقل. حري بالشيعة أن يعيشوا في سلام تحت مظلة سنية بدلا من أن يعزلوا أنفسهم في (غيتوهات)، أو يسعوا الى الحكم، وهم عاجزون عن استيعاب التنوع، ويعانون عقدة الاضطهاد. لقد عاش الشيعة قرونا تحت الحكم الاسلامي فلم يروا ظلما ولا هضما، وليس من مصلحة التعايش والاستقرار أن يتصدوا لادارة الشأن العام، مادام ما يمارسون الانغلاق، وينظرون الى ثقافة أهل السنة بوصفها مسؤولة عن ارث طويل ومرير من تزييف التاريخ، وسلب الحق من أهله. لننظر مثلا الى الفرق بين الأوضاع المأساوية لأهل السنة في ايران، وبين ما يتمتع به الشيعة من حقوق وامتيازات في البحرين والكويت والسعودية والتي تحكمها أنظمة سنية.

لا مستقبل للحكم الطائفي الشيعي في العراق، ولنتذكر أن الدولة العبيدية حكمت مصرا، ورحلت دون أثر يذكر. أما موجة الانبهار بالتشيع والتي أعقبت الحرب الأخيرة على لبنان، فهي فورة مؤقتة، وهاهي أحداث العراق تؤذن بأفولها. وحده الاسلام الخالد كما يجسّده أهل السنة والجماعة في ثقافتهم وسلوكهم يمثل الحضارة والتسامح والاعتدال. أما عقيدة اللطم والنواح، أما أساطير النقاء العرقي والاضطهاد التاريخي والثأر من الآخر البريء، فليست من الاسلام، ولن تمكث في الأرض.

* أكاديمي وصحافي من السعودية
أستاذ الاعلام السياسي بجامعة الملك سعود

هذه هي «الاستراتيجية الجديدة»!

جواد البشيتي*

■ يوشك الرئيس بوش أن يعلن ما يوصف، إعلاميا على وجه الخصوص، بأنه «استراتيجيةً جديدة» لإدارته في العراق، مع وجود كونغرس جديد، يهيمن خصومه «الديمقراطيين» عليه، ولا يرى مقياسا يقيس به «الجديد» و«الإيجابي» في تلك الاستراتيجية سوى مقدار توافقها مع توصيات «لجنة بيكر ـ هاملتون»، التي، على مشاركة «جمهوريين»، مناصفةً، في إنجازها، تظل، في كثير من نصوصها، وفي الجزء الأكبر من روحها، أقرب إلى وجهة نظر «الديمقراطيين» في شأن سُبُل الحل للأزمة العراقية، ولأزمة الولايات المتحدة في العراق وفي محيطه الإقليمي، منها إلى وجهة نظر «المحافظين الجدد»، أو نواتهم الحاكمة والمقرِّرة.

الرئيس بوش، وعلى ما يبدو، يستصعب كثيرا أن ينجح في إقناع مواطنيه، ومنتقدي ومعارضي نهجه الإستراتيجي السياسي والعسكري في العراق، بأن «استراتيجيته الجديدة» ليست من نمط تغيير، جديده غير مفيد، ومفيده غير جديد، وبأنها، أي تلك الاستراتيجية، قد تضمَّنت ما يمكن إظهاره على أنه موقف إيجابي وقفه الرئيس بوش من تلك «التوصيات»، أو من بعضها، فالرئيس بوش، وعلى الرغم من كون تلك «التوصيات» غير مُلْزِمة له، من الوجهة القانونية والدستورية، وعلى الرغم من كونه المسؤول عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة، لا يمكنه، وهو الذي من الضعف الشعبي والسياسي الداخلي بمكان، أن يُظهر على أنه قد ضرب صفحا عن «توصيات» تلقى تأييدا شعبيا واسعا، وشارك في إنجازها أعضاء من حزبه؛ كما لا يمكنه أن يذلل كثيرا من العقبات من طريق تنفيذ «استراتيجيته الجديدة» إذا لم يُراعِ ميول ووجهات نظر الكونغر